

فقال لو طلعت لمرجدها فالتين ولا يكون ذلك على الامح اما الجمعة فليمتنع  
 لظولها الى ما بعد وقتها بلا خلاف والفرق بينها وبين غيرها لوقتها  
 على وقوع جهتها في وقتها بخلاف غيرها ويصل مما ياتي ان محل الجواز  
 شرعي فيها وفي وقتها ما يسح جميعا ولا فرق بين ان يوقع فيها ركعة  
 في الوقت او لا كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاسوي نحو يظن ان  
 يتناع ركعة فيه شرط لتسميتها سودة والا فكل ركعة في الاثر فيه  
 وقول الشارح من الخلاف المبيح على الامح في غير المغرب انه لا يجوز  
 تأخير بعضها عن وقتها بلا شك في قوله والثاني المنع كما في غير المغرب  
 اي بلاد ايضا فكلام المنع من الخلاف مبني على القول بعدم جواز  
 ذلك في بقية الصلوات غير المغرب اما اذا جازنا ذلك في غير المغرب  
 جاز هنا قطعاً وعبارة الروضة شرعية لجدد لوضع في المغرب في الوقت  
 المنبسط فسله استدائها الى انقضاء الوقت ان قلنا الصلاة التي يقع  
 بعضها في الوقت وبعضها بعده اذ وانما يجوز تأخيرها الي ان يخرج عن  
 الوقت بعضها ذلك قطعاً وان لم تجز ذلك في سائر الصلوات ففي  
 المغرب وجرمان احد ما يجوز زندها الي مغيب الشفق والثاني منه  
 كغيرها قلت المصنف **أظهر والله اعلم** بل هو جديد ايضا كما قاله في المصنف  
 لان الشافعي رضي الله عنه على القول به على صحة الحديث في الاملا وهو  
 من الكتب الجديدة وهذا قال في الروضة انه الصواب وفي شرح الهدى  
 والتبيين انه الصحيح وقد جماعت كثيرة من الصحابة الحديثين واجاب  
 في شرح المذهب عن حديث جبريل بما سوس انه انما بين فيه الاوقات  
 المختارة ونحن نقول ان وقتها المختار مضيق مساو لوقت الفسيلة  
 وبان حديث جبريل في اول الاسرانه ورد بمكة واحاديث المتقدمين  
 بالمدينة فهي متاخرة يجب تقديرها وبان حديث الامتداد ادا قوي  
 من حديث جبريل لان رواته اكثر ولانه اصح اسناداً ولما اخبره مسلم  
 في صحيحه دون حديث جبريل ولها خمسة اوقات وقت فسيلا والخيار  
 اول

الحي

المو  
الا

Copyrighted by University